العرب
السبت 2021/11/27
السنة 44 العدد 12253

القطن السوداني يقاوم المنغصات لاستعادة كميات الإنتاج

وزارة الزراعة تستهدف توسيع المساحات المزروعة لتبلغ 404.6 ألف هكتار

تشكل إعادة النهوض بزراعة القطن في السودان أحد الأهداف التي تعمل السلطات جاهدة على تنفيذها، مستفيدة من ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية خلال الآونة الأخيرة، لتحقيق عوائد مجزية على الرغم من أن هذا المجال الحيوي الداعم للصناعات النسيجية المحلية محاصر بالأزمات المالية والتغيرات المناخية.

المزارع كثيرة والإنتاج شحيح

الخرطوم – يقاوم مزارعو القطن، الذي يعتبر أحد أهم المجالات التي تعاني من صعوبات مالية كبيرة في السودان، المنغصات في طريق تحقيق بعض الإيرادات لتغطية مصاريفهم في ظل التكاليف المرتفعة جراء انحدار قيمة الجنيه إلى مستويات كبيرة.

ولطالما مارس العاملون في القطاع ضغوطا على السلطات لحثها على التدخل بهدف إنقاذ أعمالهم وتوفير التمويلات الكافية ومدخلات الإنتاج حتى يتمكنوا من تنمية أعمالهم بشكل مستدام ومواجهة آثار الجفاف.

أبوبكر الطاهر

وفّرنا حاصدات آلية بالتعاون مع القطاع الخاص والبنوك

ويعد إقليم النيل الأزرق أبرز المناطق التي تضم مزارع القطن بالبلاد، حيث تؤكد البيانات الرسمية أنها تمثل نصف المساحة المزروعة في كامل السودان فيما يتوزع الباقي في مناطق متفرقة تشمل القضارف والدمازين وجنوب كردفان وطوكر ودلتا القاش والجزيرة.

ويتوقع المسؤولون أن تشكل إنتاجية هذا الموسم من "الذهب الأبيض" نقطة تحول كبيرة تجاه التوسع في المساحات المزروعة وزيادة الإنتاجية الرأسية من القطن المحوّر وراثيًا.

وأكد أبوبكر الطاهر، المدير العام لوزارة الزراعة والغابات بإقليم النيل الأزرق، أن إجمالي المساحة المزروعة لمحصول القطن بلغ نحو 500 ألف فدان (202.3 ألف هكتار) في الموسم الحالي.

ولكنه قال لوكالة الأنباء السودانية الرسمية إن "وزارة الزراعة تخطط للوصول به إلى مليون فدان (404.6 ألف هكتار) خلال الموسم المقبل، خاصة وأن الجهود مصوّبة نحو الحصاد الآلي للقطن".

وأوضح أن الوزارة اتجهت لتوفير حاصدات آلية بالتعاون مع القطاع الخاص والمزارعين، إلى جانب البنوك، متوقعا أن تستمر عمليات حصاد القطن حتى مارس القادم.

أما في النيل الأبيض فقد أدى دعم التنمية الريفية والشراكات مع القطاع الخاص، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة، إلى توفير أكثر من 24 ألف فرصة عمل موسمية في زراعة القطن.

وقدرت السمحة عبدالكريم، مدير عام وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية بولاية النيل الأبيض الواقعة جنوب الخرطوم، متوسط إنتاج الهكتار الواحد بـ32 قنطارا خاصة مع جني القطن المحور وراثيا بمحليتي السلام والجبلين.

وبحسب المتعاملين والتجار يصل سعر قنطار القطن في السوق المحلية إلى قرابة 80 ألف جنيه (نحو 183 دولارا)، وهذا الأمر يدفع المزارعين إلى تكثيف عمليات الإنتاج مهما كانت قسوة الصعوبات.

وكانت الحكومة الانتقالية حررت سعر صرف العملة المحلية في فبراير الماضي ضمن اتفاق مع صندوق النقد الدولي ليصل متوسط سعر الدولار الآن إلى نحو 440 جنيها.

وأعلنت هيئة البحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة في بداية هذا العام أنها تخطط لزراعة نحو 323.7 ألف هكتار بمحصول القطن النقدي، وهو أحد أجود أنواع القطن، للاستفادة من التصاعد المستمر في الأسعار في السوق العالمية.

وقالت حينها إنها تستهدف زراعة 242.7 ألف هكتار من محصول القطن عن طريق الري والباقي سيتم إنتاجه حسب كميات الأمطار التي ستهطل في البلاد.

وتراجعت عائدات صادرات القطن السوداني بشكل كبير، إذ بلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي نحو 24 مليون دولار سنويا خلال السنوات الأخيرة، قياسا بنحو 188 مليون دولار حين تولى الرئيس المخلوع عمر البشير السلطة.

ولكن بعض التقديرات تشير إلى أنه منذ عام 2018 زادت إيرادات تصدير القطن لتتجاوز مئتي مليون دولار سنويا.

ومنذ العام الماضي بدأت الصين تمهد من خلال استثماراتها لعودة هذا المحصول إلى الحقول السودانية بزراعة نحو 182 ألف هكتار وصولا إلى أكثر من 404 آلاف هكتار بعد تراجع المساحات المزروعة من هذا المنتوج.

وشرعت شركة زونغ تين الصينية خلال فبراير 2020 في زراعة القطن ضمن مشروع الجزيرة في مساحات تجريبية كما شيدت محلجا حديثا ومصنعا للنسيج في مارنجان.

ويقول منسق بحوث القطن في هيئة البحوث الزراعية أحمد التجاني إنه ستتم زراعة نحو 95 في المئة من المساحة الكلية بالقطن المحور وراثيا بالصنف الصيني والهجين الهندي و5 في المئة بالأصناف التقليدية، وخاصة الصنف المحلي الذي يسمى "بركات".

وأقر التجاني بالتصاعد المستمر في أسعار القطن، الأمر الذي دفع المزارعين إلى زراعته بعد أن هجروه، وعزا ذلك إلى زيادة الإنتاجية في القطن المحور وارتفاع سعره.

هيئة البحوث الزراعية

ارتفاع أسعار القطن دفع المزارعين إلى إنتاجه بعد أن هجروه

ويكمن التحدي الأكبر بالنسبة إلى المسؤولين السودانيين في كيفية إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة لرفع الإنتاجية وزيادة وعي وقدرات المنتجين لتوسيع رقعة الأراضي المزروعة.

ولذلك يشدد التيجاني على ضرورة تدخل الدولة لتوفير التمويل ومدخلات الإنتاج للمزارعين حتى يتمكنوا من تعزيز نشاطهم في وقت مبكر لإنجاح موسم زراعة القطن العام المقبل والذي سيبدأ منتصف يونيو 2022.

وبحسب التقديرات الرسمية تساهم الزراعة بأكثر من 34 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إلى جانب وجود قطاعات كبيرة تعتمد عليها وفي مقدمتها التجارة والنقل والصناعات الغذائية والخدمات.

ويعاني السودان من متاعب اقتصادية حادة بسبب التقلبات السياسية، حيث لم تجد الحكومات المتعاقبة طيلة عقود الاستراتيجية الملائمة للخروج من الدائرة المفرغة للأزمات المتلاحقة.

وبينما تمتلك البلاد ثروات طبيعية هائلة لم تتمكن كل الحكومات التي تقلدت السلطة منذ الاستقلال عن المملكة المتحدة في 1963 من استغلالها على النحو الذي يحقق قفزات سنوية في الناتج المحلي الإجمالي ويعود بالنفع على السكان.

ولدى السودان مقومات زراعية هي الأكبر في المنطقة العربية، بواقع 175 مليون فدان صالحة للزراعة، إلى جانب مساحة غابية تقدر بحوالي 52 مليون فدان.

ورغم كل المحاولات لجذب الاستثمارات في القطاع عجزت الخرطوم عن الاستفادة من الأموال المتدفقة إليها وزيادة احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة التي تعد من بين الأضعف بين الدول العربية بواقع مليار دولار، وفق صندوق النقد.

2.1 مليار دولار عائدات السياحة الأردنية خلال عشرة أشهر

عمان – أظهرت إحصائيات حديثة نشرها البنك المركزي الأردني أن إيرادات القطاع السياحي حققت قفزة قياسية خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري بعد تخفيف الحكومة لقيود الإغلاق الاقتصادي وعلى السفر إلى البلاد.

وارتفع الدخل السياحي في الفترة الفاصلة بين يناير وأكتوبر الماضيين بنسبة 61.2 في المئة، ليبلغ نحو 2.1 مليار دولار، مقارنة مع انخفاض نسبته 73 في المئة خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

وبحسب البيانات، فإن هذا الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع أعداد السياح بنحو 676 ألف زائر أو ما نسبته 59.7 في المئة ليبلغ نحو 1.8 مليون سائح، مقارنة مع تراجع نسبته 75.1 في المئة على أساس سنوي.

وشكل الدخل السياحي من الأردنيين غير المقيمين ما نسبته 44.6 في المئة من إجمالي الدخل السياحي، تلاه الدخل المتأتي من السياح القادمين من الدول العربية عدا دول الخليج بنسبة 27 في المئة من إجمالي عدد السياح، ثم السياح الخليجيين بنسبة 14.6 في المئة.

وعلى المستوى الشهري، واصل الدخل السياحي تحسنه خلال الشهر الماضي، حيث سجل الدخل السياحي ارتفاعا مقداره نحو 302 مليون دولار عن مستواه خلال الشهر ذاته من العام الماضي ليصل إلى نحو 352 مليون دولار، وذلك نتيجة ارتفاع عدد السياح بنحو 278 ألف سائح ليصل إلى 322 ألفا.

وسجل الإنفاق السياحي خلال أكتوبر الماضي ارتفاعاً مقداره 89 مليون دولار ليصل إلى نحو 109 ملايين دولار بمقارنة سنوية.

وفي ضوء ذلك، ارتفع الإنفاق السياحي خارج الأردن خلال الأشهر الأولى من هذا العام بنسبة 119 في المئة ليبلغ نحو 726 مليون دولار، مقارنة مع انخفاض نسبته 73.8 في المئة على أساس سنوي.

وخلال الفترة الماضية رمى المسؤولون الأردنيون بثقلهم خلف مجال السياحة لإعادة الروح إلى هذا النشاط الذي بدا وكأنه يتداعى عقب أشهر من الإغلاق جراء الأزمة العالمية.

وفي إطار دعم القطاع السياحي خفضت الحكومة قبل أشهر ضريبة المبيعات على السياحة من نحو 16 إلى 8 في المئة، وخصصت 212 مليون دولار لبرامج تمويل ومساعدة المؤسسات السياحية، بموجب قرارات جديدة اتخذتها الحكومة.

كما تم ضخ حزمة قروض ميسّرة لتحفيز السياحة الداخلية وتمكينها من خلال تخفيض بعض الضرائب المباشرة ودعم برامج الحكومية لتنمية القطاع.

ويعد قطاع السياحة من أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الأردني والمدرة للعملة الصعبة، وهو يتشابك مع قرابة 90 مهنة بطريقة غير مباشرة.

السيلفي يوثق لحظة نادرة مع سفينة الصحراء

متحور جديد لكورونا يحد من اندفاعة أسعار النفط

لندن – أصابت المخاوف من انتشار متحور جديد لفايروس كورونا في إرباك الأسواق العالمية للنفط وهو ما انجر عنه انخفاض في الأسعار هو الأول منذ عدة أشهر.

وتراجعت أسعار الخام أكثر من اثنين في المئة الجمعة بفعل مخاوف من تضخم فائض المعروض العالمي في الربع الأول من 2021 بعد إفراج منسق عن كميات من احتياطيات الخام لدى مستهلكين رئيسيين بقيادة الولايات المتحدة ومع سلالة جديدة لكورونا أثارت قلق المستثمرين.

وواصلت العقود الآجلة لخام برنت التراجع للجلسة الثالثة على التوالي، وهبطت 1.69 دولار، بما يعادل 2.1 في المئة، إلى نحو 80.53 دولارا للبرميل.

أما خام غرب تكساس الوسيط الأميركي فتراجع سعره بواقع 2.04 دولار، أي بما يعادل 2.6 في المئة، إلى قرابة 76.35 دولارا للبرميل.

ويأتي انخفاض النفط بالتزامن مع تراجع بقية أسواق المال بفعل مخاوف من أن تتسبب السلالة الجديدة التي ظهرت في جنوب أفريقيا في تباطؤ النمو الاقتصادي وفرض قيود على الحركة والانتقال مجددا.

وبدأ العديد من الدول حول العالم، وخاصة أوروبا، في فرض قيود، خصوصا على السفر من أفريقيا، بعد اكتشاف إصابات بمتحور جديد يقول خبراء الصحة بأنه أشد فتكا من دلتا.

ومن شأن عودة دول إلى فرض قيود وإغلاقات حصول تراجع في الطلب على الخام، في وقت يتوقع محللون أن يسجل المعروض فائضا بعد قرار دول كبرى لسحب منسق من مخزوناتها الاستراتيجية في مسعى لكبح الأسعار.

> 2
> في المئة نسبة تراجع سعر برميل الخام ما سبب إرباكا في الأسواق العالمية

وقال كيلفن وونغ المحلل في سي.أم.سي ماركتس لوكالة رويترز إن "أسعار النفط انخفضت على الأرجح بالتزامن مع أسواق المال الأوسع بفعل مخاوف من أن تلحق السلالة الجديدة الضرر بالطلب عن طريق الحد من التنقلات مجددا، بينما تراجعت المشاركة في السوق بسبب عطلات بالولايات المتحدة".

وتركز الأنظار على رد فعل الصين على إعلان إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الثلاثاء الماضي عن خطط لسحب ملايين البراميل من النفط من الاحتياطيات الاستراتيجية بالتنسيق مع دول أخرى من كبار المستهلكين في محاولة لتهدئة الأسعار.

وقال مصدر في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إن مثل هذا الإفراج سيؤدي على الأرجح إلى تضخم الإمدادات في الشهور القادمة، وذلك بحسب ما توصلت إليه لجنة خبراء تقدم النصح لوزراء بدول أوبك.

وذكر المصدر، لم تكشف رويترز عن هويته، أن مجلس اللجنة الاقتصادية لأوبك يتوقع فائضا قدره 400 ألف برميل يوميا في ديسمبر المقبل يزيد إلى 2.3 مليون برميل يوميا في يناير 2022 و3.7 مليون برميل في شهر فبراير 2022 إذا مضت الدول المستهلكة قدما في عمليات السحب.

وتخيم توقعات زيادة المعروض من النفط على آفاق اجتماع أوبك+، المجموعة التي تضم أوبك وحلفاء لها، في الثاني من ديسمبر القادم لاتخاذ قرار بشأن الإنتاج الفوري.

وستقرر المجموعة ما إذا كانت ستواصل زيادة الإنتاج بواقع 400 ألف برميل يوميا في يناير 2022 أم لا.

ومع ذلك تتجه عقود خام القياس نحو تسجيل أول زيادة أسبوعية في شهر تقريبا إذ تُقدر الكمية الإجمالية للسحب من الاحتياطيات بين 70 و80 مليون برميل وهو ما يقل عما كان يتوقعه مشاركون في السوق.

وقال تسوتومو سوجيموري رئيس اتحاد صناعة البترول الياباني خلال مؤتمر صحافي على هامش مؤتمر اقتصادي في طوكيو الخميس "لأن الكمية صغيرة، أعتقد أن الهدف هو تخفيف قلة الإمدادات، وليس إحداث تأثير كبير على أسواق النفط".